

الكلمة التي ألقاها أمام القمة الوزارية لمنظمة التعاون الإسلامي

\*\*\*\*\*

سعادة السيد شيخ نيانغ

الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة

و

رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

\*\*\*\*\*

الدورة التاسعة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي

نواكشوط، 16-17 آذار/مارس 2023

السيد الأمين العام،

أصحاب السمو والمعالي،

سيداتى، سادتي،

بالنيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أخطب هذا الجمع الكريم في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي.

في البداية، اسمحوا لي أن أثني على منظمة التعاون الإسلامي لالتزامها الدؤوب بقضية فلسطين وشراكتها القوية مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتزامها بإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية من جميع جوانبها، بما في ذلك الدعم لإقامة مؤتمر سنوي حول القدس.

منذ الاجتماع الأخير لمنظمة التعاون الإسلامي، ساء الوضع بشكل كبير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية. ومع استمرار توقف عملية السلام، يتصاعد التوتر، وتتواصل دوامة العنف المميتة مع تزايد الخسائر في أرواح المدنيين. لقد تصاعدت اعتداءات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الشعب الفلسطيني في الفترة الأخيرة.

وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة، في كلمته أمام الاجتماع الافتتاحي للجنة لعام 2023، الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنه "يقترب من الانفجار". وفي هذا السياق، رحبت اللجنة بالبيان الرئاسي الذي اعتمدته مجلس الأمن (S/PRST/2023/1) في 20 شباط/فبراير 2023، والذي أيده المجلس بالإجماع، مؤكداً من جديد دعوات مجلس الأمن لحماية المدنيين واحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ودعم حل الدولتين.

يجب علينا أن نتابع هذه الخطوة الهامة لمجلس الأمن بإجراءات ملموسة، بما في ذلك الدعوة إلى إنهاء السياسات والتدابير الإسرائيلية والأعمال الاستفزازية والتحريض والخطاب المؤجج الذي قد يزيد من تأجيج حالة متقلبة بالفعل.

أصحاب السمو والمعالي،

في شباط/فبراير 2023، انضمت اللجنة إلى منظمة التعاون الإسلامي وغيرها في إدانة الغارات العسكرية الإسرائيلية المميتة والمتكررة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك جنين ونابلس. وتستمر هذه المدهامات من قبل كل من قوات

الأمن والمستوطنين وتشمل الهجوم الفظيع الذي شنه المستوطنون على حوارة في 5 آذار/مارس وغارة عسكرية أخرى في 7 آذار/مارس. يجب محاسبة مرتكبي هذه الأعمال العدوانية.

يساهم ضم إسرائيل الفعلي للأراضي الفلسطينية من خلال سياسة التوسع الاستيطاني الزاحف التي تتبعها في بث فقدان الأمل والغضب واليأس. وكما ذكر المجتمع الدولي مرارًا وتكرارًا، تؤكد اللجنة مجددًا بأن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتهدم الحل القائم على وجود دولتين، وتشكل حبر عثرة أمام السلام. يجب أن تتوقف جميع الأنشطة الاستيطانية.

وقد انضمت اللجنة باستمرار إلى المجتمع الدولي في إدانة الاستقراوات وأعمال العنف في الأماكن المقدسة وحولها، ولا سيما في المسجد الأقصى، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. وتتوافق اللجنة تمامًا مع موقف الأمم المتحدة بأنه يجب الحفاظ على الطابع الديموغرافي والتاريخي للقدس وفقًا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة - ويجب الحفاظ على الوضع الراهن التاريخي في الأماكن المقدسة بما يتماشى مع الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية. ويجب عدم السماح باتخاذ إجراءات أحادية الجانب لتغيير الوضع القائم في القدس.

ترفض اللجنة الإجراءات العقابية التي اتخذتها إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية لسعيها إلى حل النزاعات الدولية بالوسائل المشروعة والسلمية عبر محكمة العدل الدولية، وهي إحدى الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وذلك عقب طلبها من الجمعية العامة إبداء رأي استشاري في 30 كانون الأول/ديسمبر 2022. يجب علينا أن نضمن أن الإجراءات الانتقامية الإسرائيلية لا تعرقل عملية محكمة العدل الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الإجراءات العقابية تقوض قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم خدمات حيوية لشعبها. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى التراجع عنها على الفور.

واستجابة لنداء محكمة العدل الدولية بتاريخ 3 شباط/فبراير 2023، دعت اللجنة أعضائها والمراقبين لتقديم مذكرات مكتوبة إلى المحكمة. ولهذا الغرض، تتيح اللجنة للدول الأعضاء والجمهور الوصول إلى قاعدة بياناتها على الإنترنت - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين UNISPAL، وهي أكبر مستودع للبيانات المتعلقة بقضية فلسطين. وعلاوة على ذلك، ستشر اللجنة قريبًا تقريرًا يحلل عدم شرعية الاحتلال كمساهمة إضافية في فهم هذا الوضع والبحث عن سبل انتصاف قانونية.

كما تدعم اللجنة بشكل كامل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

في جهودها لتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية الحيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين ودورها الحاسم في المساهمة في الاستقرار في الشرق الأوسط. مرة أخرى، نناشد أعضاء منظمة التعاون الإسلامي دعم تفويض الأونروا الهام وتقديم دعم مالي مستدام يمكن التنبؤ به للوكالة.

### أصحاب السمو والمعالي،

تعتقد اللجنة أن قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية توفر الإطار الوحيد لحل قضية فلسطين.

وتحت المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين، بما في ذلك منظمة التعاون الإسلامي، على إبداء مزيد من التصميم على المساعدة في استعادة أفق سياسي يعطي الأمل للشعب الفلسطيني.

وتتعهد اللجنة بمواصلة الدعوة والتوعية، وستنظم، بناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، إحياء الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة بحدث رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة بتاريخ 15 أيار/مايو 2023. إنني أدعو منظمة التعاون الإسلامي وجميع أعضائها للحضور والمشاركة بنشاط على أعلى مستوى.

اسمحوا لي أن أختتم هذه الكلمة بإعادة تأكيد تعهد اللجنة، بالشراكة مع المجتمع الدولي الأوسع، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بمواصلة العمل من أجل سلام ينهي الاحتلال ويضمن وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك تقرير المصير، وإيجاد حل عادل لمحنة لاجئي فلسطين في سياق حقهم في العودة، بما يتماشى مع الحقوق الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وشكرًا